مركز حمورابي

معركة البريكس: كيف سيحدد مستقبل هذه الكتلة ملامح النظام العالمي

معركة البريكس: كيف سيحدد مستقبل هذه الكتلة ملامح النظام العالمي

بقلم: ألكسندر غابويف وأوليفر ستوينكل

ترجمة: صفا مهدي عسكر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

29 تشرين الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في أواخر تشرين الاول، ستجتمع مجموعة دول البريكس في مدينة قازان الروسية لعقد قمتها السنوية. ومن المتوقع أن تكون هذه القمة لحظة انتصار لرئيسها المضيف، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي سيترأس هذا التجمع المتزايد في الأهمية حتى وهو يمضي في حربه القاسية في أوكرانيا. يُشتق اسم "البريكس" من الأحرف الأولى للدول الأعضاء المؤسسة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ولكن المجموعة توسعت الآن لتشمل مصر وإثيوبيا وإيران والإمارات العربية المتحدة. كما تشارك السعودية في أنشطة المجموعة، لكنها لم تنضم رسميًا بعد. وتمثل هذه الدول العشر مجتمعةً 35.6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفقًا لمقياس تعادل القوة الشرائية (أكثر من 30.3% التي يمثلها مجموعة السبع) و45% من سكان العالم (بينما تمثل مجموعة السبع أقل من 10%).

في السنوات المقبلة، يُرجّح أن تستمر البريكس في التوسع، مع إبداء أكثر من 40 دولة اهتمامها بالانضمام، بما في ذلك قوى ناشئة مثل إندونيسيا. سيتمكن بوتين من الإشارة إلى أن روسيا، على الرغم من جهود الغرب لعزلها بعد غزوها الشامل لأوكرانيا، ليست فقط بعيدة عن أن تكون منبوذة دوليًا، بل إنها الآن عضو محوري في مجموعة ديناميكية ستسهم في تشكيل النظام الدولي المستقبلي.

ولا يُعد هذا التصور مجرد خطاب بلاغي، ولا هو دليل بسيط على دبلوماسية الكرملين المهارة مع الدول غير الغربية، أو على الانخراط البراغماتي لتلك الدول مع روسيا بناءً على مصالحها الذاتية. فمع تراجع قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على تشكيل النظام العالمي بشكل أحادي، تتطلع العديد من الدول إلى تعزيز استقلاليتها عبر السعي إلى بدائل في مراكز القوى. وبسبب عدم القدرة أو الرغبة في الانضمام إلى "الأندية" الحصرية التي تقودها الولايات المتحدة وشركاؤها، مثل مجموعة السبع أو التحالفات العسكرية بقيادة الولايات المتحدة، والإحباط المتزايد من المؤسسات المالية العالمية المدعومة من الولايات المتحدة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ترغب هذه الدول في توسيع خياراتها وتوطيد علاقاتها مع مبادرات ومنظمات غير أمريكية. وتبرز البريكس بين تلك المبادرات باعتبارها الأكثر أهمية وتأثيرًا.

منذ تأسيسها قبل 15 عامًا، توقّع العديد من المحللين الغربيين زوال البريكس، إذ كانت الدول الأعضاء مختلفة بشدة، غالبًا ما تتعارض في قضايا متعددة، وموزعة حول العالم،

وهو ما لم يكن يبدو وصفة للتعاون الفعّال. لكن البريكس صمدت، وحتى مع الزلزال الجيوسياسي الذي أحدثه غزو روسيا لأوكرانيا وتفاقم التوترات بين الصين والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، فإن الاهتمام بالانضمام إلى البريكس قد ازداد، حيث يرى العديد من الدول النامية في هذه المجموعة أداة مفيدة لمواجهة تحديات السنوات المقبلة.

لكن رغم جاذبية مجموعة البريكس، تواجه الكتلة انقسامات داخلية. يسعى بعض أعضائها، وفي مقدمتهم الصين وروسيا، إلى توجيه المجموعة لمعارضة الغرب والنظام العالمي الذي أسسته الولايات المتحدة. ويعزز انضمام إيران، العدو التقليدي للولايات المتحدة، هذا الشعور بأن المجموعة تتخذ موقفًا في صراع جيوسياسي أوسع. على الجانب الآخر، هناك أعضاء مثل البرازيل والهند، الذين لا يشاركون في هذه الطموحات بل يسعون إلى استخدام البريكس لتشجيع الديمقراطية ودفع إصلاح النظام العالمي الحالي، بهدف الانتقال من الأحادية القطبية المتراجعة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى نظام متعدد الأقطاب يتيح للدول حرية المناورة بين التكتلات التي تقودها الولايات المتحدة أو الصين. ستؤثر هذه التباينات بين الدول المناهضة للغرب وتلك التي تتبنى سياسة عدم الانحياز على مستقبل البريكس، مع ما يحمله ذلك من عواقب جوهرية على النظام العالمي.

تحوّلات الكرملين

تأتي قمة البريكس في قازان بعد سنوات من الجهود الدبلوماسية التي بذلها الكرملين لتحويل هذا التجمع، الذي نشأ بمبادرة من محللي غولدمان ساكس، إلى منظمة عالمية فاعلة. ففي عام 2006، نظّمت روسيا أول اجتماع لوزراء خارجية دول "بريك" في نيويورك بالتزامن مع الجمعية العامة للأمم المتحدة، بينما استضاف الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف في حزيران 2009 قادة البرازيل والصين والهند في قمة افتتاحية بمدينة يكاترينبرغ. وفي عام 2010، انضمت جنوب إفريقيا إلى المجموعة، مكتملةً بذلك حروف اسمها كما نعرفها اليوم.

قبل خمسة عشر عامًا، ساهمت الأزمة المالية العالمية التي نشأت في الولايات المتحدة في تعزيز الاهتمام بمجموعة "بريك". فقد أدى فشل الجهات التنظيمية الأمريكية في منع الأزمة، وكشف مواطن الضعف في مؤسسات بريتون وودز،

إضافةً إلى النمو الاقتصادي القوي الذي حققته الصين بينما كانت الاقتصادات الغربية تعاني، إلى ارتفاع الدعوات لإعادة توزيع القوة والمسؤولية الاقتصادية العالمية من الغرب إلى العالم النامي. وقد كانت البريكس هي الكيان الأكثر تعبيرًا عن هذه الرغبة، ولكن موسكو وشركاءها حينها كانوا يهدفون إلى تحسين النظام القائم، وليس تعطيله. وفي عام 2014، أعلنت البريكس عن إنشاء "بنك التنمية الجديد" (NDB) لدعم المؤسسات الدولية القائمة وتوفير شبكة أمان مالية لأي من أعضائها إذا واجه صعوبات مالية قصيرة الأجل، مع التأكيد على كونه مكملاً للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وليس بديلاً لهما.

بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في 2014 واندلاع الحرب في شرق أوكرانيا، إضافة إلى العقوبات الغربية المنسقة ضدها، رأت موسكو في مجموعة البريكس أهمية أكبر وقيمة جديدة. فقد قدّمت روسيا قمة البريكس التي استضافتها في عام 2015 كإثبات على أنها ليست معزولة، وأن المجموعة قد تكون بديلاً لمجموعة السبع، والتي كانت تُعرف سابقًا بمجموعة الثماني قبل طرد روسيا منها. ومع غزو أوكرانيا في عام 2022، تعززت قناعة الكرملين بأن البريكس تمثل ملاذًا من الهيمنة الأمريكية. وقد ازداد الاهتمام بالانضمام إلى البريكس بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وساعدت علاقات روسيا مع الصين والهند، العضوين في البريكس، على تحمّل حملة العقوبات الغربية ضدها.

لكن العقوبات الأمريكية على روسيا لا تزال تؤثر على الدول التي لا تعتزم معاقبة الكرملين بسبب حربه في أوكرانيا. فقد أجبرت الضغوط الأمريكية العديد من البنوك الصينية، على سبيل المثال، على إنهاء تعاملاتها مع البنوك الروسية هذا العام، مما تسبب في تعطيل أنظمة الدفع وزيادة تكاليف المعاملات للمستوردين الروس. وكانت موسكو قلقة عندما اكتشفت أن أدوات واشنطن تؤثر ليس فقط على المدفوعات بالدولار الأمريكي، بل حتى على تلك التي تتم باليوان الصيني. كما تشمل تلك القيود العقابية بنك التنمية الجديد (NDB)، الذي كانت روسيا تأمل أن يكون مصدرًا للتمويل مع تقليص العقوبات الغربية للخيارات الأخرى، ولكن البنك جمد جميع مشاريعه في روسيا.

على الرغم من هذه التحديات، لا تزال البريكس تلعب دورًا محوريًا في استراتيجية روسيا الكبرى المتطورة. قبل شباط 2022، كانت موسكو تأمل في تحقيق نظام متعدد الأقطاب يتيح لها موازنة علاقاتها مع أقوى دولتين، وهما الصين والولايات المتحدة. لكن الحرب في أوكرانيا قضت على ما تبقى من البراغماتية في السياسة الخارجية للكرملين. ومع إدراك بوتين أن الحرب تمثل جزءًا من مواجهة أوسع مع الغرب، يسعى الآن إلى تقويض مواقع الولايات المتحدة أينما أمكنه ذلك، بما في ذلك من خلال تقويض جوانب مختلفة من المؤسسات العالمية الحالية وتعزيز تحدي الصين للهيمنة الأمريكية.

يمكن رؤية هذا النهج في مجالات عدة، مثل تبادل روسيا للتكنولوجيا العسكرية المتقدمة مع الصين وإيران وكوريا الشمالية، وسعيها لتفكيك نظام العقوبات التابع للأمم المتحدة ضد بيونغ يانغ، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة الدفع التي يمكن أن تتجاوز الآليات التي تخضع للسيطرة الغربية. وقد لخص بوتين في تصريحات له في تموز جدول أعمال روسيا خلال رئاستها للبريكس كجزء من "عملية مؤلمة" للإطاحة بـ "الاستعمار الكلاسيكي" للنظام الذي تقوده الولايات المتحدة، داعيًا إلى إنهاء "احتكار" واشنطن لوضع القواعد.

في هذه المعركة ضد "الاحتكار الغربي"، اعتبر بوتين أن الحملة الأهم هي السعي لتقويض هيمنة الدولار في المعاملات المالية الدولية. وهذا التركيز هو نتيجة مباشرة لتجربة روسيا مع العقوبات الغربية. تأمل روسيا في إنشاء نظام مدفوعات وبنية تحتية مالية تكون محصّنة ضد العقوبات عبر البريكس، بمشاركة جميع الدول الأعضاء. قد تتمكن الولايات المتحدة من الضغط على شركاء روسيا بشكل فردي، لكن سيكون الأمر أصعب أو حتى مستحيلاً إذا انضمت هذه الدول إلى نظام بديل يتضمن شركاء أمريكيين مهمين مثل البرازيل والهند والسعودية. وقد كان قرار بنك التنمية الجديد بتعليق المشاريع في روسيا بمثابة تذكير قوي بأن البريكس بحاجة إلى مزيد من التطور لتقليل تعرض أعضائها للعقوبات الغربية.

الصين في الصدارة

رغم أن روسيا قد تمثل الطليعة الغاضبة والمندفعة في محاولة استخدام مجموعة البريكس لإنشاء بديل للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، إلا أن الصين هي القوة الحقيقية التي تقف خلف توسيع هذه المجموعة.

خلال الأزمة المالية العالمية من 2008 إلى 2010، كانت بكين تشارك موسكو الرغبة في جعل البريكس أكثر تأثيرًا. أرادت الصين أن تكون جزءًا من مجموعة ديناميكية من الدول النامية تسعى لإعادة توازن المؤسسات العالمية بشكل تدريجي لتعكس التحولات في القوة الاقتصادية والتكنولوجية بشكل أكثر عدلاً. ومع ذلك، تحت قيادة الرئيس هو جينتاو، كانت بكين غير مستعدة لتولي زمام القيادة، ملتزمةً بالصيغة التي وضعها دينغ شياو بينغ والتي تدعو إلى "التحلي بالتواضع".

لكن الأمور بدأت تتغير بعد أن أصبح شي جين بينغ الزعيم الأبرز للصين عام 2012. في عام 2013، طرحت بكين مشروعًا طموحًا أُطلق عليه مبادرة الحزام والطريق، وهو برنامج استثماري واسع النطاق في البنية التحتية. وفي نفس الوقت، ساعدت الصين في تأسيس مؤسسات مالية إقليمية كان لها فيها تأثير قوي: أولاً، بنك التنمية الجديد (NDB) في عام 2014، ثم بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوي الذي أُطلق في عام 2016. كما سعت بنك الشعب الصيني إلى تعزيز استخدام اليوان على الصعيد الدولي من خلال توسيع استخدام العملة الصينية في تسوية التجارة، وإقامة اتفاقيات مقايضة مع بنوك مركزية أخرى لتعزيز سيولة اليوان العالمية، والضغط من أجل إدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة التابعة لصندوق النقد الدولي، مما جعله العملة الاحتياطية العالمية الوحيدة غير القابلة للتحويل.

تعتبر البريكس، من خلال بنك التنمية الجديد والمبادرات التي تهدف إلى استخدام العملات المحلية في التجارة الثنائية، وجهود إنشاء مجموعة من العملات الاحتياطية الوطنية، لاعبًا مهمًا في بناء المؤسسات متعددة الأطراف التي تعزز نفوذ الصين في النظام العالمي الحالي.

ومع تدهور العلاقات الأمريكية الصينية في العقد الماضي، أصبحت السياسة الخارجية لبكين أكثر تشددًا. ويعتقد القادة الصينيون أن الولايات المتحدة لن تسمح طواعيةً للصين بأن تصبح القوة المهيمنة في آسيا، ناهيك عن مشاركة القيادة العالمية معها.

تعتقد الصين أن الولايات المتحدة تستخدم التحالفات والمؤسسات التي تشكل أساس النظام العالمي الحالي للحد من صعود الصين. ردًا على ذلك، بدأت بكين تنفيذ مشاريع مثل المبادرة العالمية للأمن التي أطلقها شي، والمبادرة العالمية للتنمية، والمبادرة العالمية للحضارة، والتي تتحدى جميعها حق الغرب في تحديد القواعد العالمية بشكل أحادي،

وتسعى لتقويض مفهوم القيم العالمية في مجالات مثل حقوق الإنسان. تعكس هذه المبادرات رغبة الصين في بناء نظام جديد بدلاً من مجرد إصلاح النظام القائم.

تتشارك الصين وروسيا الآن طموحات مماثلة تجاه مجموعة البريكس، مما يجعل من بوتين وشي ثنائيًا قويًا. كلاهما يسعى للإطاحة بالولايات المتحدة كقوة مهيمنة على الصعيد العالمي، ولهذا السبب تسعى بكين وموسكو لإنشاء منصات مالية وتكنولوجية بديلة تكون محصنة ضد الضغوط الأمريكية. يبدو أن تعزيز التعاون متعدد الأطراف من خلال البريكس هو أفضل طريق للمضي قدمًا. ومثل بوتين، يعرض شي هذا الجهد في إطار أخلاقي. كما قال في قمة البريكس عام 2023: "نحن لا نتخلى عن المبادئ، ولا نرضخ للضغط الخارجي، ولا نعمل كأتباع للآخرين. يجب كتابة القواعد الدولية والتمسك بها بشكل مشترك من قبل جميع الدول، بناءً على الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، بدلاً من أن تفرضها القوى الأكثر قوة أو الأكثر ضجيجًا".

بعيدًا عن الكلمات، قادت الصين—بدعم من روسيا—الجهود لإضافة أعضاء جدد إلى البريكس. وتبنت بكين نهجًا طموحًا، ساعية إلى استقطاب أكبر عدد ممكن من الدول. ترغب في أن تكون في مقدمة كتلة قوية وكبيرة. وقد أدت المفاوضات الطويلة خلف الأبواب المغلقة إلى تقليص قائمة الأعضاء الجدد إلى ستة، والتي أصبحت خمسة بعد أن تراجعت الأرجنتين عن التزامها بالانضمام إثر فوز المرشح الليبرالي خافيير ميلي في الانتخابات الرئاسية الخريف الماضي. ستكون القمة في قازان هي الاجتماع الأول للبريكس الموسع. ومع ذلك، فإن الدفع النشيط من قبل بكين لتوسيع المجموعة وزيادة دورها على الساحة الدولية يأتي بتكلفة. أصبحت المجموعة أقل تماسكًا وأكثر هشاشة؛ حيث لا تتبنى جميع الدول الأعضاء فيها أجندة شي وبوتين المناهضة للغرب.

السعي نحو تسوية وسطى

تظهر الانقسامات بوضوح بين الأعضاء المؤسسين لمجموعة البريكس. بينما تتفق الصين وروسيا، تظل البرازيل والهند ملتزمتين إلى حد كبير بالسعي نحو إصلاح الحوكمة العالمية دون المساس بالنظام الدولي القائم حاليًا. يسعى صناع القرار في برازيليا ونيو دلهي إلى اتخاذ موقف غير منحاز وإيجاد أرضية وسطى بين الغرب من جهة،

وروسيا والصين من جهة أخرى. وقد اتخذت البرازيل والهند موقفًا محايدًا نسبيًا بشأن الحرب في أوكرانيا، حيث ترددت في دعم محاولات الغرب لعزل روسيا، لكنها أيضًا غير راغبة في الانحياز بشكل صريح إلى موسكو، مدركةً أن الغزو يُمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي. وقد استفادت كلتا الدولتين اقتصاديًا من التحولات التجارية الناتجة عن العقوبات الغربية المفروضة على روسيا، إذ تشتري البرازيل الأسمدة الروسية بأسعار مخفضة وكانت العام الماضي من أكبر المشترين للديزل الروسي. كما تشتري الهند أيضًا السلع الطاقية الروسية بأسعار مخفضة. ومع ذلك، لا ترغب أي من الدولتين في قطع العلاقات مع الغرب أو الانضمام إلى كتلة مناهضة للغرب.

لذا، فإن البرازيل والهند حذرتان من الاتجاه المتشدد الذي تأخذه مجموعة البريكس. وقد عارضتا في البداية دفع الصين لتوسيع المجموعة، التي اقترحتها بكين لأول مرة في عام 2017 تحت مسمى "بريكس بلس". كانت البرازيل والهند حريصتين على الحفاظ على حصرية المجموعة، خوفًا من أن تؤدي إضافة أعضاء جدد إلى إضعاف نفوذهما فيها. في عام 2023، زادت الصين من حملتها الدبلوماسية وضغطت على البرازيل والهند لدعم التوسع، مُصورةً مقاومتهما كأنها تعني منع صعود دول نامية أخرى. ومن أجل الحفاظ على مكانتها في الجنوب العالمي، تخلت الهند عن معارضتها، مما جعل البرازيل مضطرة للامتثال للتوسع. إلا أن البرازيل سعت لتفادي إضافة دول ذات توجهات مناهضة للغرب وهو جهد فشل بشكل كبير عندما تم الإعلان عن إيران كأحد الأعضاء الجدد في ذلك العام.

أدهشت الطريقة التي فرضت بها الصين خياراتها في قمة 2023 الدبلوماسيين البرازيليين، مما أكد مخاوفهم من أن دور بلادهم قد يتضاءل في مجموعة موسعة تقودها الصين بشكل أكثر جرأة. أثارت هذه التطورات قلقًا في البرازيل من أن الانتماء إلى البريكس قد يعقد استراتيجيتها غير المنحازة. ومع ذلك، لا يزال هناك توافق واسع على أن العضوية توفر فوائد كبيرة. تُقدّر البرازيل الفرصة لتعميق الروابط مع الدول الأعضاء الأخرى في البريكس، وكذلك الميزة الإضافية التي توفرها في المفاوضات مع واشنطن وبروكسل. كما ساعدت عضوية البريكس دولًا مثل البرازيل وجنوب أفريقيا، التي كانت بيروقراطيتها تفتقر إلى المعرفة حول العالم غير الغربي،

على التكيف مع النظام متعدد الأقطاب. وتتيح أيضًا فرصًا هامة للتواصل مع شي وصناع القرار الصينيين الآخرين وهي ميزة ليست بالهينة، نظرًا لأهمية الاستثمار والتجارة الصينية بالنسبة للدول عبر الجنوب العالمي.

رغم التباعد المتزايد بين المعسكر المناهض للغرب داخل البريكس ومعسكر الدول غير المنحازة، لا يزال جميع الأعضاء متفقين على عدد من القضايا الأساسية التي تفسر لماذا أصبحت المجموعة حيوية لأعضائها. ترى معظم الدول في المجموعة أن العالم يتحول من أحادية القطب التي تقودها الولايات المتحدة إلى تعددية الأقطاب، حيث تُحدد الجغرافيا السياسية الآن من خلال المنافسة بين عدة مراكز قوى. تظل مجموعة البريكس، على الرغم من توتراتها الداخلية، منصة رئيسية لتشكيل هذه العملية بنشاط. Indeed، من وجهة نظر عواصم الجنوب العالمي، تعتبر التعددية القطبية الوسيلة الأكثر أمانًا لكبح السلطة الهيمنية، التي تمثل، إن لم يتم كبحها، تهديدًا للقواعد والمعايير الدولية واستقرار العالم. غالبًا ما يغفل صانعو السياسات الغربيون هذا الاتفاق الأساسي بين دول البريكس والدور الذي لعبه في الحفاظ على التزام جميع الأعضاء بالمجموعة منذ إنشائها.

كما يفسر هذا المنظور المشترك لماذا يتطلع الكثير من دول العالم النامي إلى تعزيز التعددية القطبية في النظام العالمي ولا تتوق إلى الهيمنة المطلقة لواشنطن أو الغرب. بالنسبة للعديد من الدول، يُعد الانضمام إلى البريكس اقتراحًا جذابًا للغاية. ومن جانبها، ترحب الصين وروسيا بعدد كبير من الدول التي أبدت اهتمامًا بالانضمام، بما في ذلك الجزائر وكولومبيا وماليزيا.

ومع ذلك، فإن أي دولة تنضم إلى البريكس ستحتاج إلى التعامل مع سؤال رئيسي: أي جانب تختار؟ هل ستتضامن مع البرازيل والهند والدول غير المنحازة الأخرى، أم مع الفصيل المناهض للغرب الذي تقوده الصين وروسيا؟ ستعزز إيران، التي تُعتبر منبوذة على الساحة الدولية، المعسكر المناهض للغرب. لكن من المرجح أن تنظر معظم الدول الأخرى إلى الانضمام إلى البريكس كوسيلة لتعزيز روابطها مع الصين ودول الجنوب العالمي دون تقليص علاقاتها مع الغرب.

تُعتبر السعودية مثالاً بارزًا في هذا السياق. بينما تظل الرياض حليفًا رئيسيًا لواشنطن، سعت إلى تعميق العلاقات مع بكين،

وبدأت جهدًا دبلوماسيًا غير مسبوق في المناطق التي لم تلعب فيها السعودية تقليديًا دورًا، مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مصحوبةً باستثمارات في دول مثل تشيلي وغيانا. وتحتضن الحكومات اللاتينية هذه المبادرات بنفس المنطق: في عالم يتسم بزيادة عدم الاستقرار ويتجه بشكل متعثر نحو التعددية القطبية، سيكون من الحكمة تنويع استراتيجياتها الاقتصادية والدبلوماسية.

ثغرات وصدوع

في الغرب، يستخف بعض النقاد بمجموع البريكس بوصفه تجمعًا متنوعًا لا يستحق اهتمامًا جديًا. بينما يعتبر آخرون أنه يشكل تهديدًا مباشرًا للنظام العالمي. كلا الرأيين يفتقران إلى الدقة: إن ظهور البريكس ككيان سياسي يعكس شكاوى حقيقية تتعلق بعدم العدالة في النظام الذي تقوده الولايات المتحدة، ولا يمكن تجاهله ببساطة. ومع ذلك، بسبب التغيرات في الاستراتيجيات الكبرى للصين وروسيا، تزداد الفجوات داخل المجموعة، ومن المحتمل أن يؤدي التوسع الأخير إلى إضعاف تماسكها. في الوقت الراهن، تتمتع الصين وروسيا بميزة في النقاش الداخلي حول تشكيل مستقبل البريكس، لكن هذا الوضع قد لا يستمر دائمًا. صحيح أن القوة في النادي ليست موزعة بالتساوي—إذ إن اقتصاد الصين يفوق مجتمعة اقتصادات جميع الأعضاء المؤسسين الآخرين—لكن ذلك لا يعني أن الأعضاء الآخرين عاجزون عن مقاومة تحويل المجموعة إلى كتلة يقودها بكين بالتعاون مع موسكو. لقد عملت البرازيل والهند لسنوات في الكواليس لتخفيف اللهجة الأكثر حدة لروسيا في بيانات القمم، وستجد الصين أيضًا أنه لا يمكنها تجاهل تأثيرهما التعديلي. على سبيل المثال، يرفض رئيس البرازيل بشكل صريح تصوير البريكس كنقيض لمجموعة السبع، وغالبًا ما يؤكد أن المجموعة "لا تعارض أحدًا". مؤخرًا، حث أرفيند سوبرايمانين، المستشار الاقتصادي السابق للحكومة الهندية، نيودلهي على مغادرة المجموعة، حيث اعتبر أن توسعها يعادل استيلاءً من بكين وأجندتها. لكن لا تزال البرازيل أو الهند تمتلكان نفوذًا كبيرًا داخل البريكس: إذ إن مغادرتهما ستضعف المجموعة بشكل كبير بطريقة لا تصب في مصلحة الصين أو روسيا.

ستحتاج المجموعة إلى إدارة هذه التوترات والتناقضات في السنوات المقبلة. من المحتمل أن تتزايد الانقسامات داخل البريكس، لكنها من غير المرجح أن تؤدي إلى تفككها. من المؤكد أن المجموعة قد تواجه ضغوطًا حقيقية. قد تؤدي المنافسة التكنولوجية بين الصين والولايات المتحدة إلى إنشاء ستار رقمي وحدوث فئتين تكنولوجيتين منفصلتين وغير متوافقتين، مما سيجعل الموقف غير المنحاز أكثر تحديًا. سيكون من الصعب العثور على قاسم مشترك داخل المجموعة، خاصةً في القضايا الجيوسياسية الحساسة مثل الحرب في أوكرانيا. قد تجعل هذه الفروقات المجموعة أقل تأثيرًا على الساحة الدولية، حتى مع ازدياد جهودها لتعزيز عملات بديلة للدولار الأمريكي.

بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من القوى الغربية، تبرز الديناميكيات الداخلية في البريكس ضرورة أخذ المجموعة وسخطها الأساسي تجاه النظام القائم على محمل الجد. من المعقول تمامًا أن تبحث القوى الصاعدة مثل البرازيل عن خيارات تحوط وأن تشعر بعدم الرضا عن كيفية توجيه الولايات المتحدة للنظام الحالي. ينبغي على القوى الغربية التركيز على عدم تفاقم الأمور، مثل محاولة إبعاد القوى المتوسطة عن الانضمام إلى البريكس، وهو ما يعد تعبيرًا عن نوع من الأبوية والتدخل شبه الاستعماري. وبالمثل، أثبتت المحاولات الغربية لتحذير القوى المتوسطة في الجنوب العالمي من الاعتماد المفرط على الصين عدم فعاليتها.

يمكن للدول الغربية أن تقوم بمزيد من الجهود لعدم استبعاد تلك القوى المتوسطة التي تسعى إلى المزيد من حرية المناورة، ولضمان عدم تحول البريكس إلى كتلة مناهضة للغرب. ينبغي عليها توضيح كيفية ارتباط بعض العقوبات بانتهاكات القانون الدولي، ومحاولة أن تكون متسقة في تطبيق تلك العقوبات ضد جميع المنتهكين—ليس فقط ضد الخصوم الجيوسياسيين. ترغب دول الجنوب العالمي في التحرر من هيمنة الدولار عندما ترى الدول الغربية، على سبيل المثال، تجمد احتياطيات البنك المركزي الروسي في عام 2022 كاستجابة لغزو أوكرانيا، بينما لا تتعرض للعقوبات عن تدخلات عسكرية غير قانونية مماثلة في الشرق الأوسط وأفريقيا. يمكن للدول الغنية أن تكون أيضًا حلولاً أفضل للمشكلات بالنسبة للدول الفقيرة، بما في ذلك من خلال مشاركة التكنولوجيا ومساعدة الانتقال الأخضر. وينبغي على الغرب أن يبذل مزيدًا من الجهود الجادة لديمقراطية النظام العالمي،

مثل إنهاء التقليد القديم الذي يقضي بأن يقود الأوروبيون صندوق النقد الدولي وأن يقود المواطنون الأمريكيون البنك الدولي.

ستساهم هذه الإجراءات في بناء الثقة وتقويض محاولات الصين وروسيا لتجنيد الجنوب العالمي لقضية مناهضة للغرب. بدلاً من الشكوى من ظهور البريكس، ينبغي على الغرب أن يسعى لكسب الدول الأعضاء التي لديها مصلحة في ضمان أن المجموعة لا تتحول إلى كيان مناهض للغرب يسعى إلى تقويض النظام العالمي.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة